

شركة مصر للأسمنت - قنا
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٣	تقرير الفحص المحدود
٤	قائمة المركز المالي المستقلة الدورية
٥	قائمة الدخل المستقلة الدورية
٦	قائمة الدخل الشامل المستقلة الدورية
٧	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة الدورية
٨	قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية
٣٠ - ٩	الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة الدورية

تقرير الفحص المحدود

الى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مصر للأسمنت - قنا
"شركة مساهمة مصرية "

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة الدورية المرفقة لشركة مصر للأسمنت - قنا "شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذلك قوائم الدخل المستقلة الدورية والدخل الشامل المستقلة الدورية والتغير في حقوق الملكية المستقلة الدورية والتدفقات النقدية المستقلة الدورية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

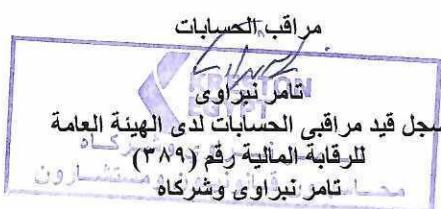
نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود لقوائم المالية المستقلة الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود لقوائم المالية المستقلة الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل الدورى لمنشأة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وعن أدانها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

القاهرة في: ١٤ أغسطس ٢٠٢٤



KRESTON EGYPT

شركة مصر للأسمدة - فنا "شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

قائمة الدخل المستقلة الدورية

الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣ ٣٠ يونيو	الستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٤ ٣٠ يونيو	ابضاح	صافي المبيعات (بخصم) :
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	تكلفة المبيعات
٣٤٤ ٢٥٥ ٨٥٥	٤٤٩ ٢٧١ ٣١٤	٧٣٧ ٣٢٩ ٢٨٣	١٠٢٢ ٦٦٦ ٤٨٤
(٣١٣ ٤١٥ ٩٧١)	(٣٦٣ ٦٢٥ ٥٤١)	(٦٢٠ ٢٤٠ ٢٢٤)	(٨٥٦ ٩٩١ ٤٧٠) (٢٣)
٣٠ ٨٣٩ ٨٨٤	٨٥ ٦٤٥ ٧٧٣	١١٧ ٠٨٩ ٠٤٩	١٦٥ ٦٧٥ ٠١٤
(٦٩٠ ٤٩٨٩)	(٤ ٤٦٢ ٥٦١)	(١١ ٥٦٧ ٨٠٠)	(٨ ٧٦٩ ٧٦٥) (٢٤)
(١٩ ٠٠٠ ٥٥١)	(١٩ ٦٠٥ ٣٥٩)	(٣٨ ٢٧٢ ٣٨٥)	(٤٠ ٧٤٩ ١٨٣) (٢٥)
(٢٤٩ ٢١٣)	(٢٣٦ ٤٥٨)	(٤٩٢ ٣٠٤)	(٤٦٨ ١٢٧)
(٢ ٧١١ ٢٠٣)	٨٧ ٥٣٦	(١ ٤٠٢ ٢٠٣)	٥٠٩ ٤٩٣) (٢٦)
(٥ ٨٠٢ ٩٢٩)	(١ ١٩٠ ٧١٦)	(٦ ٩٩٤ ٩٢٥)	(٢ ٤٤٥ ٨١٥)
(٣٤ ٦٦٨ ٨٨٥)	(٢٥ ٣٢٦ ٥٥٨)	(٥٨ ٧٢٩ ٦١٧)	(٥١ ٩٢٣ ٣٩٧)
(٣ ٨٢٩ ٠٠١)	٦٠ ٣١٩ ٤١٥	٥٨ ٣٥٩ ٤٣٢	١١٣ ٧٥١ ٦١٧
(٢١ ٤٢٠ ٦٩٣)	(١٦ ٥٥٧ ٥٩٣)	(٣٣ ٨٠٨ ٤٠٦)	(٣١ ٢٣٦ ٢٢٤)
(١٨٨ ١٠٠)	(١٨٨ ٠٩٨)	(٣٧٦ ٢٠٠)	(٣٧٦ ١٩٩)
(١٨ ١١٠)	(٦٣ ٧٣٧)	(٩٦ ٨٤٩)	(١٠٦ ٤٩٧)
٣٢٢ ٩٣٤	(٢٩٦ ٤٤٠)	٣٢٧ ٩٣٤	(٤٥٢ ٨٢٤)
(١٨١ ١٠٩)	(٨٠ ٣٩٢)	٨٥٣ ٩٣٨	٧ ٤٢٦ ٥٣٩
٧١٤ ٤٧٣	٢٠٣ ٢٣١	١ ٢٤٦ ٦١٤	٩٦١ ٥٠٤
٣ ٣٧٣ ٣٢٥	٤ ٠٠٠	٢٣ ٦٣٢ ٦٨٣	١٤ ٥٨٦ ٤٢٨
(٢١ ٢٢١ ٢٨١)	٤٣ ٣٤٠ ١٨٦	٥٠ ١٣٩ ١٤٦	١٠٤ ٥٥٤ ٣٤٤
٣٣٩٠ ١٠٥	(١٠ ٢٠٧ ٨٠٧)	(١١ ٠٣١ ٥٤٧)	(٢٣ ١٠٠ ٩٩٢)
٧٤٦ ٩٤٤	(٤٦٨ ٤٤٨)	٤٩٢ ٥٥٧	(١٥١ ٧٤١)
(١٧ ٠٨٤ ٢٣٢)	٣٢ ٦٦٣ ٩٣١	٣٩ ٦٠٠ ١٥٦	٨١ ٣٠١ ٦١١
(١٠,٢٠)	,٠,٢٧	,٠,٣٧	,٠,٧٢ (٢٧)

العضو المنتدب
الأستاذ / حسن جبرى

رئيس القطاع المالى
محاسب/ مصطفى عبدالرازق

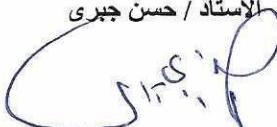
المدير المالى
محاسب/ عادل عطيه محمد

قائمة الدخل الشامل المستقلة الدورية

الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣ ٣٠ يونيو جنية مصرى (١٧٠٨٤ ٢٣٢)	٢٠٢٤ ٣٠ يونيو جنية مصرى ٣٢٦٦٣٩٣١	الستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣ ٣٠ يونيو جنية مصرى ٣٩٦٠٠ ١٥٦	٢٠٢٤ ٣٠ يونيو جنية مصرى ٨١٣٠١٦١١
--	--	--	--
١٧٠٨٤ ٢٣٢	٣٢٦٦٣٩٣١	٣٩٦٠٠ ١٥٦	٨١٣٠١٦١١

صافي أرباح/(خسائر) الفترة بعد الضريبة
يضاف / (يخصم) :

الدخل الشامل الآخر
اجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة عن
الفترة

العضو المنتدب
الأستاذ / حسن جبرى


رئيس القطاع المالي
محاسب/ مصطفى عبد الرازق


المدير المالي
محاسب/ عادل عطيه محمد


الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة الدورية

١. نبذة عن الشركة

١.١ الكيان القانوني

تأسست شركة مصر للأسمنت (قنا) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانته التنفيذية وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ٤٥٨٣٢ قنا بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٩٧ وتم نشر العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٠٩٦ في شهر نوفمبر سنة ١٩٩٧.

٢.١ غرض الشركة

- إنتاج الأسمنت بمختلف أنواعه وغيره من المنتجات المترفرفة من صناعة الأسمنت أو المرتبطة بها وإنتاج مواد البناء الأخرى والاتجار فيها ومستلزمات التشيد ولها في سبيل ذلك استيراد المعدات اللازمة لتأدية غرضها، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتراك بأى وجه من الوجه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلتحق بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولانته التنفيذية.
- قامت شركة مصر للأسمنت "قنا" بإسناد الإدارة الفنية وتشغيل وصيانة المصنع وكذلك الأعمال الاستشارية لعملية تشغيل المحجر إلى الشركة العربية السويسرية للهندسة "أسيك" وخلال عام ٢٠٢٢ تم إسناد الأعمال إلى شركة قنا للإدارة والصيانة.
- قامت شركة مصر للأسمنت "قنا" بإسناد تشغيل المحاجر وتوريد الخامات وكذلك أعمال القطع والتكتيف لمحجر الحجر الجيري لشركة أسيك للتعدين "أسكوم".
- بداية من شهر يوليو ٢٠٢٢ ، تم إسناد الأعمال إلى شركة قنا للإدارة والصيانة.

٣.١ مقر الشركة

- يقع مقر الشركة الرئيسي في مدينة قطط محافظة قنا.
- بناءً على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٢ تم تغيير مقر الشركة الرئيسي ليصبح ٢٢ شارع أنور المفتى - مشروع طيبة ٢٠٠٠ - مدينة نصر - محافظة القاهرة، وتم التأشير في السجل التجارى بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٢.

٤.١ مدة الشركة

- مدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري
- بناءً على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٢ ، تم تحديد المدة المحددة للشركة بحيث تبدأ من ٤ مايو ٢٠٢٢ وتنتهي في ٢٣ مايو ٢٠٤٧ وتم التأشير في السجل التجارى بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٢.

٤.٢ السنة المالية

- تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية.

٤.١ اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٢٤ وذلك طبقاً لقرار مجلس الادارة المنعقد في ذلك التاريخ.

٤.٢ أساس اعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوائمين واللوائح السارية.
- تم اعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم اثباتها بالقيمة العادلة.
- تم اعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذى يمثل عملة التعامل للشركة.

٣. التقديرات والفروض المحاسبية الهامة والاحكام الشخصية

١,٣ التقديرات والفروض المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الادارة استخدام الحكم الشخصي وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات. يتم تقييم التقديرات والفروض بناءً على الخبرة السابقة وبعض العناصر الأخرى بما فيها الأحداث المستقبلية المتطرفة حدوثها والتي تتلائم مع تلك الظروف. هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على السنة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في السنة التي تم فيها التعديل والفترات المستقبلية. وفيما يلي أهم التقديرات والفروض التي تستخدمها الشركة.

أ - ضرائب الدخل

تخضع الشركة لضرائب الدخل على أرباح الأشخاص الاعتبارية وتقوم الشركة بإجراء التقديرات لمخصص ضرائب الدخل وذلك بالاستعانة بالخبرة الاستشارية لأحد الخبراء وفي حالة اختلاف النتائج النهائية لضرائب عن المبالغ الأولية التي تم تسجيلها. مثل تلك الفروق ستوثر على ضرائب الدخل ومخصص الضرائب الموجلة في السنة التي حدث فيها تلك الفروق.

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة المدينون التجاريين

يتم تقيير قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة العملاء عن طريق مراقبة أممار الديون وتقوم إدارة الشركة بدراسة الموقف الائتماني والقدرة على السداد للعملاء الذين تعددت أممار الديون المستحق عليها مدة الائتمان الممنوحة لهم ويتم تسجيل خسائر إائتمانية متوقعة في قيمة المبالغ المستحقة على العملاء الذي ترى الإدارة أن مركزهم الائتماني لا يسمح بسداد المبالغ المستحقة عليهم.

ج - الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة

يتم تقيير العمر الإنتاجي على التقدير و الحكم الشخصي المبني على خبرة الشركة مع أصول ثانية مماثلة آخذين في الاعتبار الأستخدام المتوقع للأصل وعدد الورديات التي تستخدم فيها هذه الأصول والتقادم الفني . ويتم مراجعة وتعديل القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية للأصول بصورة دورية.

د - التخفيض في قيمة المخزون

تقوم إدارة الشركة بتخفيض قيمة المخزون بطيء الحركة والمتقادم إلى صافي قيمته الطبيعية بناءً على تقارير خاصة لصلاحيتها ومدى منعطفها المستقبلية.

٤,٣ الاحكام الشخصية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية بالشركة

بصفة عامة فإن تطبيق السياسات المحاسبية للشركة لا تتطلب من الادارة استخدام الحكم الشخصي والذي من الممكن ان يكون لها تأثير جوهري على القيم المعترف بها في القوائم المالية المستقلة

٤,٣ قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات .

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقيير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخرا ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها .

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب التقييم فإنه يتم تقيير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة . ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها .

٤. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

تقوم الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية التالية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع السنوات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المستقلة.

١، إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية

تدرج التعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس سعر الصرف الساري في تاريخ المعاملة وفي تاريخ المركز المالي يتم تقييم الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقية بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام اسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة من ربح أو خسارة الناتجة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم في تاريخ الميزانية بقائمة الدخل. ويتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقية والمقدمة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

٢، الأصول الثابتة واحتياطاتها

أ. الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة أولياً بالتكلفة ولاحقاً بالتكلفة بعد خصم مجمع الاحلاك ومجمع خسائر الاضمحلال إن وجد.

ب. التكاليف اللاحقة على الأقتداء

يتم الاعتراف بتكلفة احالة أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتكلفة الاحالة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لاحالة هذا المكون بشرط امكانية قياس تكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدتها.

ج. الاحلاك

يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك بناءً على تكلفة الأصل الثابت ناقصاً القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية في نهاية عمره الانتاجي المقدر ، وتمثل القيمة التخريدية للأصل في صافي القيمة المتوقع الحصول عليها حالياً نتيجة التخلص من الأصل ، إذا كان بحالة المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمرة الانتاجي المقدر.

ويتم تحويل القيمة القابلة للإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الانتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة ، فيما عدا الأراضي فلا يتم اهلاكها ، وفيما يلى بياناً بمعدل الإهلاك المقدرة لكل نوع من الأصول الثابتة :-

معدل الإهلاك	الأصل
% ٦,٦ - ٥	مباني وإنشاءات ومرافق
% ١٠ - ٥	آلات ومعدات
% ٢٠	وسائل نقل وانتقال
% ١٠	عدد وأدوات
% ٥٠ - ١٠	أثاث ومهامات مكاتب

٣، الأصول الغير ملموسة

- يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة المقتندة بشكل منفرد أولياً بالتكلفة . بعد الإعتراف المبدئي يتم إثبات الأصول غير الملموسة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال .
- يتم إستهلاك الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على العمر الاقتصادي للأصل ، ويتم إجراء اختبار قياس للإضمحلال عندما يكون هناك مؤشر على إضمحلال الأصل . يتم مراجعة فترة الاستهلاك وطريقة الاستهلاك للأصل غير الملموس بعمر محدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل .

٤، مشروعات تحت التنفيذ

يتم تسجيل التكاليف التي تحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ وعند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف إلى بند الأصول الثابتة.

٤. أهم السياسات المحاسبية المتبقية (تابع)

٤.٩. الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

- و تستند معدلات الخسائر الائتمانية المتوقعة الى تحليلات مدفوعات المبيعات على مدى ٣٦ شهراً قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وخسائر الانتمان التاريخية المقابلة التي تم التعرض لها خلال هذه الفترة.
- ويكون معدل الاحقاق في السداد التي تم احتسابه خلال هذا النهج والمستخدم لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة هو معدلات الاحقاق في السداد التاريخية للشركة لكل مستوى من مستويات عدد أيام التأخير في السداد من قبل عملاء الشركة ، والذي يستند إلى تحليلات مدفوعات المبيعات على مدى ٣٦ شهراً قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وخسائر الانتمان التاريخية المقابلة التي تم التعرض لها خلال هذه الفترة
- من أجل تحديد الخسائر المتعلقة بارصدة العملاء وأوراق القرض وأصول العقود يجب الالتفادى المسموح به للخسائر في حالة الاحقاق (Loss Given Default) لكل رصيد معرض للمخاطر هو نسبة ١٠٠٪ نظراً لعدم توافر أي ضمان لدى الشركة
- يُعرف المبلغ الذي يدين به المدين للشركة في وقت الاحقاق في السداد بأنه الرصيد المعرض للإحراق (Exposure at Default) ويتم الاعتراف بالمقاصة في قائمة المركز المالي بين رصيد العميل المدين ورصيد نفس العميل الدائن ان وجد ويتم تحديد الرصيد المعرض للإحراق بأنه الرصيد غير المسدد في تاريخ التقرير بما في ذلك اي عوائد مستحقة حتى تاريخ التقرير.
- يتطلب معيار المحاسبى المصرى رقم (٤٧) ان يكون الغرض من تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة ليس تقدير سيناريو اسوأ حالة او تقدير سيناريو افضل حالة. بدلاً من ذلك ، يجب ان يعكس تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة دائماً احتمال حدوث الخسائر الائتمانية، حتى لو كانت النتيجة الاكثر احتمالاً هي عدم وجود خسائر اائتمانية. لذلك تقوم الشركة بتطبيق سيناريوهات الاقتصاد الكلى على الخسائر الائتمانية المتوقعة ، حيث يتم تعديل معدلات الخسائر التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلى التي تؤثر على قدرة العملاء على تسوية الارصدة الدينية المستحقة. وقد حددت الشركة ان الناتج المحلي الاجمالي ورصيد الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التغير السنوى فى معدل التضخم "متوسط اسعار المستهلك" فى جمهورية مصر العربية وهى الدولة التي تتبع فيها الشركة سلعها وخدماتها لتكون هذه المؤشرات هي اكثرب العوامل ذات الصلة وبالتالي تعديل معدلات الخسارة التاريخية بناءً على التغيرات المتوقعة في هذه العوامل.

٤٠٤. المخصصات

يتم إثبات المخصص عند وجود التزام قانوني أو حكمي كنتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام الموارد لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ إعداد القوائم المالية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير لها.

٤١٤. الضرائب

- ضريبة الدخل

تحسب ضريبة الدخل على الأرباح المحقة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية والمعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة بقائمة الدخل.

- الضرائب المؤجلة

الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف السنة التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأساس الضريبي المطبق وبين الأساس المحاسبي الذي يتم أعداد القوائم المالية طبقاً لها وتحدد قيمة الضريبة المؤجلة طبقاً للطريقة المستخدمة والتي يتم على أساسها تسوية القيمة الحالية للأصول والالتزامات ، ويأخذ في الاعتبار الضريبة المؤجلة كأصل للشركة عند وجود احتمال قوى لاستخدام هذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة عن السنوات المستقبلية ويتم تخفيض قيمة الضريبة المؤجلة المدرجة كأصل لدى الشركة بقيمة الجزء الذي لا يحقق منفعة ضريبية متوقعة خلال السنوات التالية.

٤٢٤. العملاء وأوراق قبض والمديونون والأرصدة المدينة الأخرى وموردين دفعات مقدمة

تثبت أرصدة العملاء والمديونون والأرصدة المدينة الأخرى والموردين دفعات مقدمة بقيمتها الاسمية مخصوصاً منها أية مبالغ نتيجة للخسائر الائتمانية المتوقعة التي من المتوقع عدم تحصيلها بمعرفة الشركة.

٤. أهم السياسات المحاسبية المتبعه (تابع)

٤،١٣ المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة

تثبت المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادلة وفقاً للشروط التي تضعها ادارة الشركة وبنفس اسس التعامل مع الغير.

٤،١٤ اسهم الخزينة

يتم اثبات شراء الشركة لاسهمها بتكلفة الشراء وتبويب الاسهم المشتراء كاسهم خزينة وتدرج مخصوصة من اجمالي حقوق الملكية.

٤،١٥ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يتم استقطاع مبلغ يوازي ٥٪ من صافي الربح لنكوبين احتياطي قانوني ويقف الاستقطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأً يوازي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتي نقص الاحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الاستقطاع.

٤،١٦ احتياطي عام

يتم تكوين الاحتياطي العام من المجنب من أرباح الشركة في السنوات السابقة طبقاً لقرار الجمعية العامة للمساهمين ويستعمل هذا الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة وفقاً لمصالح الشركة .

٤،١٧ احتياطي رأسمالى

يتم تكوين الاحتياطي الرأسمالي بقيمة الأرباح الرأسمالية والأصول الثابتة المهداة للشركة .

٤،١٨ الإقراض

يتم الإعتراف بالاقراض مبدئياً بالقيم التي تم استلامها ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة، ما لم يكن لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات طويلة الأجل.

يتم قياس القروض والإقراض بفوائد بعد الإعتراف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة سعر الفائدة الفعال. تدرج أرباح وخسائر إستبعاد الإلتزامات في قائمة الدخل بالإضافة من خلال عملية الإستهلاك بطريقة سعر الفائدة الفعال.

يتم إحتساب التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الإعتبار أي خصم أو علامة عند الشراء وأتعاب أو تكاليف تكون جزءاً من سعر الفائدة الفعال. يدرج إستهلاك سعر الفائدة الفعال ضمن تكاليف التمويل في قائمة الدخل.

٤،١٩ المصروفات

يتم الإعتراف بجميع المصروفات شاملة تكاليف المبيعات ، المصروفات العمومية والإدارية والمصروفات الأخرى وإدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحفقت فيها تلك المصروفات.

٤،٢٠ تكاليف الإقراض

يتم رسملة تكاليف الإقراض المتعلقة مباشرة باقتناه أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل والذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيمه كجزء من تكلفة الأصل. يتم تحويل تكاليف الإقراض الأخرى كمصروف في السنة التي تحفقت فيها . تتمثل تكاليف الإقراض في القوانين والتكاليف الأخرى التي تتفقها الشركة لاقتراض الأموال.

٤،٢١ نظام معاشات العاملين

تقوم الشركة بسداد حصتها في التأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، ويتم تحديدها ضمن بند الأجور والمرتبات بقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

٤. أهم السياسات المحاسبية المتبعه (تابع)

٤٢. الالتزامات العرضية والارتباطات

تظهر الالتزامات العرضية والتي تدخل فيها الشركة طرفاً بالإضافة إلى الارتباطات خارج المركز المالي باعتبارها لا تمثل أصول أو التزامات فعلية في تاريخ المركز المالي.

٤٣. توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالالتزام في السنة التي يتم إعلان التوزيعات بها.

٤٤. قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة الغير مباشرة.

٤٥. النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية لدى البنوك وودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر مخصوصاً منها الودائع لأجل التي تستحق أكثر من ثلاثة أشهر والنقدية بالصندوق وخطابات الضمان وكذلك الحسابات الجارية بالبنوك (أرصده دانته).

٤٦. ربحية السهم

تعرض الشركة البيانات الخاصة بالنصيب الأساسي لأسهامها العادية. يتم احتساب ربحية السهم عن طريق تقسيم أرباح الشركة على عدد الأسهم العادية للشركة عن طريق المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة.

٤٧. إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

ويسعى مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق المفاظ على مركز رأس مال سليم.

٤٨. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٤٩. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية للعملاء وأوراق القبض وبعض أرصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى وأرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك كما تتضمن الالتزامات المالية علماً دفعات مقدمة والمقاولون والموارد وآوراق الدفع وبعض أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى.

طبقاً لأسس التقييم المتبع في تقييم أصول والالتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتنمية للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة.

٤٥٠. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والعملاء وأوراق القبض وبعض المدينون والحسابات المدينة الأخرى والموارد وبعض الدائنين والحسابات الدائنة الأخرى ، وفيما يلى أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات والإجراءات التي تتبعها إدارة الشركة لخفض أثر تلك المخاطر :

أ. خطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في خطر إخفاق أحد أطراف الأداة المالية في تسوية التزاماته مما يؤدي إلى تكبد الشركة خسائر مالية ويعتبر هذا الخطر إلى حد ما محدود نظراً لأن معظم المدينون تتمثل في علماً ذوى سمعة وملاءة مالية جيدة.

٤. أهم السياسات المحاسبية المتتبعة (تابع)

ب. خطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في خطر تعرض الشركة لصعوبات في جمع الأموال اللازمة للوفاء بارتباطاتها المتعلقة بالأدوات المالية وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القررة على بيع الأصل المالي بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادلة، هذا وتقوم الشركة باتخاذ السياسات المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

ج. خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر التغير في قيمة ادارة المالية بسبب التغير في اسعار الفائدة بالسوق، ويعتبر هذا الخطر محدوداً نظيرأ لاعتماد الشركة في تمويل احتياجتها التمويلية لسداد التزاماتها الجارية وتمويل الاصول طويلة الاجل على مواردها الذاتية.

د. خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقدير الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ويعتبر هذا الخطر محدود

القائمة المالية المستقلة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
شركة مصر للأسمدة - فنا "شركة مساهمة مصرية"

بيان الأصول الثابتة

بيان الأصول الثابتة			
الإجمالي	أثاث و مهارات	عدد أدوات	وسائل نقل
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٣٧٧٩١٠٠٢	١٥٤٨٣٠٠٨	٦٧٢٢٥٧	٦٨٥٢٣٤٦
٥٦١٨٠٤١٦	٣٤١٣٠٣٢	٧١٧٥٠٠	٧٠٠٠٠
١٣٩٣٩٧١٤١٨	١٨٨٩٦٠٤٠	٤١٩٩٣١	١٤٠٢٧٤٤٦
٩١٤٧١٥٦٧٦	١٢٣٠٣٢٨٠	٩٠٤٠٨١٠	١٠٢٩٤٤٤
٥١٥٧٧٤٤٠٦	١٥٦١٠٠٧	١٨٩٨٢٨٧	٦٨٦٩٤٧٣
٩١٩٩٤٩٦٨٠	١٣٨٦٤٢٦	١٠٣٩٠٩٧	٦٨٧٩٤٩٩٥٧
٣٩٩٧٦٧٨٥٣٨	٥٠٣١٧٥٣	٦٧٨٢٠٨٣	٦٨٧٩٣٧٦
يتضمن هذا الرصيد القديمة للأصول التي تم إدراجه بالكامل ووزانها تختلف قياسياً :-		٦٥٢٩٩٠٠٣	
الإجمالي	أثاث و مهارات	عدد أدوات	وسائل نقل
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٠٤٨٥٦٦٠١	١١٠٤٥٣٦	٥٧٩٢٧٥٥٣	٢٤٣٦٧٥٣٤
تكتف الأصول المهمة دفترياً ووزانها تتميل		٢٤٣٦٧٥٣٤	
تضمن بند الألات ومعدات ملحق وقرابة ٣٤٤٤٢١ جنية مصرى كمسان للغوص طولية الإجل .	تضمن بند الألات ومعدات ملحق وقرابة ٣٩٣٥٣٩ جنية مصرى عبارة عن فرق عولة دائمة عن الالتزامات المرتبطة بالأصول بالإضافة إلى مبلغ ١٥٠ جنية مصرى محول من مسوحات تحت التنفيذ.	٣٩٣٥٣٩	
إدراك العام مردرج بالقائمة المالية على النحو التالي:		٣٩٣٥٣٩	
نكافحة المبيعات (إيجار) ٢٣٤ مصاريف وألت شرسقية زراعية (إيجار) ٢٤٢ مصاريف عصوية وإدارية (إيجار) ٢٥٠		٤٩٤٣٠٤٠٦	

٢٦. إيرادات أخرى

الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣ يونيو ٣٠		الستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٤ يونيو ٣٠		(يخصم) : إيجارات إيرادات نقل وشحن وتولون إيرادات قطع الغيار إيرادات متنوعة
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٨٨٠٠	--	٣٧٦٠٠٠	--	
١٠٥٢١٠٥٧	١٣١٩٢٠٨٨	٢٤٧١٩٥٥٠	٢٨٣١٥١٢٧	
(١٢٧٣١٦٨)	٧١٠٧٦٢	(١٢٧٣١٦٨)	١١٤٣٢٥٩	
١٢٥٠٠٨	(٧١٠٧٦٢)	١٢٥٠٠٨	٤٣٢٤٩٧	
٩٤٦٠٨٩٧	١٣١٩٢٠٨٨	٢٣٩٤٧٣٩٠	٢٩٨٩٠٨٨٣	
(١١٠٤٥٤١٠)	(١٣١٠٤٥٥٢)	(٢٤٢٢٢٩٠٣)	(٢٨٥٨٩٢٣٠)	تكليف نقل وشحن وتولون
(١١٢٦٦٩٠)	--	(١١٢٦٦٩٠)	(٧٩٢١٦٠)	تكليف قطع الغيار
(٢٧١١٢٠٣)	٨٧٥٣٦	(١٤٠٢٢٠٣)	٥٠٩٤٩٣	

٢٧. نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه / السهم)

٢٠٢٣ يونيو ٣٠		٢٠٢٤ يونيو ٣٠		صافي ارباح الفترة نصيب العاملين مكافأة مجلس الإدارة المتبقي من الأرباح المتوسط المرجح للأسهم نصيب السهم من صافي ارباح الفترة (جنيه / السهم)
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٩٦٠٠١٥٦	--	٨١٣٠١٦١	--	
(٣٧٦٢٠١٥)	--	(٧٧٢٣٦٥٣)	--	
٣٥٨٣٨١٤١	--	(٤٥٥١٢٨٨)	--	
٩٦٠٠٠٠٠	--	٦٩٠٢٦٦٧	--	
٠,٣٧	--	٩٦٠٠٠٠٠	٠,٧٢	
٩٦٠٠٠٠٠	--	٩٦٠٠٠٠٠	--	
٩٦٠٠٠٠٠	--	٩٦٠٠٠٠٠	--	

* المتوسط المرجح لعدد الأسهم :
 $= \frac{٣}{٣} \times ٩٦٠٠٠٠٠$
يضاف :
 المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال الفترة

٢٨. الموقف الضريبي

أ. ضريبة شركات الأموال

مقدمة:

الشركة تم تأسيسها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد وافقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على تتمتع نشاط الشركة والمتمثل في صناعة الأسمدة فقط بالإعفاءات الضريبية المنصوص عليها بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ من السنة التالية لبداية الإنتاج في ٦ إبريل ٢٠٠٢ ولمدة عشرة سنوات تبدأ من ١ يناير ٢٠٠٣ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ هي أول سنة خاضوع للضريبة.

١. السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤ :

- تم إنهاء الخلافات الضريبية وسداد المستحقات الضريبية عن تلك الفترة.

٢. السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ :

- تم فحص الشركة عن تلك السنوات وإنهاء الخلاف وسداد المبالغ المستحقة عن تلك الفترة.

- قامت المأمورية بالإعتراض على قرار لجنة الطعن حول المستخدم من المخصصات عن عام ٢٠٠٧ بمبلغ ١١٦٦١٥٠٣ جنيه مصرى على أساس أن هذا الإستخدام عبارة عن مبالغ محوله للخارج ويجب تطبيق أحكام المادة ٥٦ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وترى تجميل المبلغ وإخضاعه بنسبة ٢٠٪ بقيمة ٢٩١٥٣٧٦ جنيه مصرى وأقامت دعوى قضائية ضد الشركة، تم نظرها أمام محكمة قنا الإبتدائية وقد أنتهت المحكمة مكتب خبراء قنا لنظر أوجه الخلاف، وقمنا بإعداد مذكرة بالدفوع القانونية ومناقشة الخبير فيها وصدر تقرير الخبير بعدم أحقيته المأمورية في إخضاع المستخدم من مخصصات القضايا للمادة ٥٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانتهائه التنفيذية، وقد صدر الحكم الإبتدائي (أول درجة) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤ بأحقية الشركة فيما انتهت إليه لجنة الطعن في هذا البند وقد قام ممثل الدولة بالاستئناف على حكم أول درجة وجارى نظر الاستئناف لدى المحكمة المختصة وصدر قرار محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بقنا برفض الدعوى وقام ممثل الدولة بالطعن على الحكم وتم تحويلها للمحكمة الإدارية العليا بالقاهرة.

٣. السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٤ :

- تم إنهاء الخلافات وسداد المستحقات الضريبية عن تلك الفترة.

٤. السنوات ٢٠١٥ / ٢٠١٨ :

- قامت المأمورية بارسال نموذج (١٩ ضرائب) تقديرية عن تلك السنوات متضمنة فروق ضريبة شركات الأموال بمبلغ ٣١٥٢٦٠٠٩٥ جنيه مصرى وفروق مادة (٥٦) بمبلغ ٢٩٩٣٩٤٢٥ جنيه مصرى وتم الطعن على النموذج في الموعد القانوني وتم إعادة الفحص الفعلى لدفاتر ومستندات الشركة وأسفر الفحص فن فروق ضريبية على النحو التالي :

- فروق ضريبة شركات أموال بمبلغ ٢٨٦٥٢١٩٢ جنيه مصرى
- فروق مادة ٥٦ بمبلغ ٥٩٥٢٦ جنيه مصرى
- وعاء مادة ١٤٧ بمبلغ ٥١٨٢٠٠٠ جنيه مصرى

وذلك بخلاف مقابل التأخير والضريبة الإضافية ونظرًا لوجود نقاط خلاف كبيرة بين الشركة والمأمورية تم الطعن على مذكرة إعادة الفحص في الموعد القانوني لمناقشتها بنود الخلاف أمام اللجنة المختصة.

٥. عام ٢٠١٩ :

- قامت المأمورية بفحص دفاتر ومستندات الشركة عن تلك الفترة إرسال نموذج (١٩ ضرائب) عبر البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب متضمن فروق ضريبة شركات الأموال بمبلغ ٧٨٢٤٢٠٤ جنيه مصرى و ذلك بخلاف مقابل التأخير والضريبة الإضافية ونظرًا لوجود نقاط خلاف كبيرة بين الشركة والمأمورية تم الطعن على النموذج في الموعد القانوني لمناقشة بنود الخلاف أمام اللجنة المختصة.

٦. السنوات ٢٠٢٠ / ٢٠٢٢ :

- تطبيقاً لنص المادة (٤١) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ والمادة (٤٩) من اللائحة التنفيذية لذات القانون فقد قررت مأمورية المركز الضريبي لكتاب المولين التابع لها الشركة إجراء الفحص عن تلك السنوات الإلكترونية وعليه يجب أن يتم إرسال كافة المستندات والبيانات اللازمة للفحص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إسلام نموذج الأخطار بالفحص الإلكترونية عبر منظومة المصلحة.

- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية .

- لم تقم المأمورية بطلب فحص الشركة عن تلك السنوات

٢٨. الموقف الضريبي (تابع)

ب. ضريبة العامة على الأجر والمرتبات

١. السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٩

- قامت المأمورية بفحص تلك السنوات وإنهاء الخلاف عن تلك الفترة.

٢. عام ٢٠٢٣/٢٠٢٠ :

- تقوم الشركة باستقطاع الضريبة وتوريدتها للمأمورية في المواعيد القانونية.
- لم ترد للشركة من المأمورية أي إخطارات بالفحص عن تلك الفترة حتى تاريخه.

ج. ضريبة القيمة المضافة (الضريبة العامة على المبيعات)

١. السنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٧

- تم الإنتهاء من أعمال فحص تلك الفترة وتم سداد فروق الفحص وإنهاء الخلاف.

٢. السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٨ :

- قامت المأمورية بفحص الشركة عن تلك السنة وصدر نموذج (١٥ ضع) بفروق ضريبة مبيعات قدرها ١٤٧٨٧٦ جنيه مصرى وقامت الشركة بالاعتراض على النموذج وتم الانتهاء من لجنة التظلمات العليا وتم تخفيض المبلغ إلى ٦٩٧٥٤٩ جنيه مصرى وتم سداد المبلغ احتياطياً لوقف الغرامات وتم حالة النزاع إلى المحكمة . وصدر حكم محكمة القضاء الإداري ببراءة ذمة الشركة من فروق الضريبة عن الفترة من ١/١٢٠٠٩/٣٥ حتى ٢٠٠٨/١٥ مع ما يترتب على ذلك من أثار.

٣. السنوات ٢٠١٩/٢٠١١ :

- تم الإنتهاء من أعمال الفحص لتلك الفترة وتم سداد فروق الفحص وإنهاء الخلاف.

٤. عام ٢٠٢٠ :

- قامت المأمورية بفحص الشركة من يناير ٢٠٢٠ حتى نوفمبر ٢٠٢٠ وأسفر الفحص عن فروق ضريبة بمبلغ ١٥٧١٢٤ جنيه وتم الموافقة على الفروق.
- شهر ديسمبر ٢٠٢٠ لم يتم فحصه.

٥. السنوات ٢٠٢٣/٢٠٢١ :

- تقوم الشركة ب تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية.
- لم تقم المأمورية بفحص الشركة عن تلك السنوات.

د. رسم تنمية الموارد المالية للدولة

١. السنوات من ٥ مايو ٢٠٠٨ حتى ٢٠٢٢ :

- قامت المأمورية بمراجعة دفاتر ومستندات الشركة عن تلك الفترة ولم تسفر المراجعة عن وجود فروق رسم تنمية حتى عام ٢٠٢١ بينما كانت الفروفات عن عام ٢٠٢٢ بمبلغ ٢٨ جنية مصرى كما يوجد مقابل تأخير نتيجة التأخير في السدادات الشهرية بمبلغ ٢٦٢,٠٥٧ جنية مصرى عن سنة ٢٠٢٢.

٢. عام ٢٠٢٣ :

- تقوم الشركة باحتساب الرسم وتوريده في الموعد القانوني ولم تقم المأمورية بمراجعة دفاتر الشركة حتى تاريخه.

٢٨. الموقف الضريبي (تابع)

٥. الضريبة العقارية

- صدر القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ ، بفرض ضريبة على العقارات المبنية ثم عدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٢ ثم عدل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ .
- تم تطبيق القانون اعتبارا من ٢٠١٣/٧/١ على أن يتم العمل بالتقدير حتى ديسمبر ٢٠٢١ وفقا للقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ المعدل للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ .
- تم الإعتماد على تغيرات للمصلحة في إحتساب الضريبة المستحقة على الشركة عن السنوات ٢٠٢٤ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢١ فيما لم يرد به إخطارات بالتقديرات الجديدة.
- قامت الشركة بتقديم إقرارات الضريبة العقارية على عقاراتها طبقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته .
- بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ ، صدر قرار من مجلس الوزراء بتحمل وزارة المالية كامل الضريبة المستحقة على العقارات المبنية المستخدمة في عدد من الأنشطة اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٢ ، ولمدة ثلاث سنوات وذلك بشروط ، وورد نشاط الأسمنت بالند رقم ١٢ ضمن قائمة الأنشطة التي تتحمل وزارة المالية الضريبة المستحقة على عقاراتها المستخدمة في النشاط .

٢٩. الالتزامات العرضية

اسم البنك المصدر لخطاب الضمان	قيمة خطاب الضمان	الجزء المغطى	الجزء الغير مغطى
البنك الأهلي المصري	٤ ٣٢٠ ٠٠٠	٤ ٣٢٠ ٠٠٠	جنيه مصرى

٣٠. تغيرات في معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ، وفيما يلي ملخص لأهم التعديلات :

المعايير التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري"	عدل آلية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث أضاف أنه يجب إثبات الربح أو الخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للإستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغيير أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر لمرة واحدة في عمر الأصل أو الإستثمار مع مراعاة الفقرتين (١٣٥) و (١٣٦) من المعيار .	لا ينطبق على الشركة	تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك باثر رجعي ، مع إثبات الآثار التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته إلى حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.
معايير المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ "القواعد المالية المستقلة"	تم إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١٧)، القوائم المالية "في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الإستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة .	ينطبق على الشركة	تطبيق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ ، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك باثر رجعي ، مع إثبات الآثار التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته إلى حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة.
معايير المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"	تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ ، ويسمح بالتطبيق المبكر ، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك . عند التطبيق ، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك : <ul style="list-style-type: none">- عندما تقوم المنشأة بالتقدير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الإعتراف بأي تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على الرصيد الإفتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي .- عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج و المركز المالي لعملية أجنبية، يتم الإعتراف بأي تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على المبلغ التراكمي لفروق الترجمة - التراكمة في جانب حقوق الملكية - في تاريخ التطبيق الأولي .	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الآثار المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار .	تطبيق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ ، ويسمح بالتطبيق المبكر ، إذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك . عند التطبيق ، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك : <ul style="list-style-type: none">- عندما تقوم المنشأة بالتقدير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الإعتراف بأي تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على الرصيد الإفتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي .- عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج و المركز المالي لعملية أجنبية، يتم الإعتراف بأي تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على المبلغ التراكمي لفروق الترجمة - التراكمة في جانب حقوق الملكية - في تاريخ التطبيق الأولي .

٣١. أحداث هامة

- في ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعرى عائد الإيداع والإقراب لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي يوأع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم يوأع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥٪ كما قرر البنك المركزي السماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقاً لأليات السوق ، كما تراجعت أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار وبعض العملات الأخرى.
- إن تأثير البيئة الاقتصادية الحالية غير المؤكدة أمر تقديرى وستستمر الإدارة في تقييم الوضع الحالى وتأثيره المرتبط بانتظام ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن الإفراضات المستخدمة حول التوقعات الاقتصادية تخضع لدرجة عالية من اليقين المتصل وبالتالي قد تختلف النتيجة الفعلية بشكل كبير عن المعلومات المتوقعة. أخذت الشركة في عين الاعتبار الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وهي تمثل أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتاحة، ومع ذلك تتطل الأسوق متقلبة وتظل المبالغ المسجلة ذات حساسية للتقلبات السوق.

العضو المنتدب
الأستاذ / حسن جبرى

رئيس القطاع المالي
محاسب/ مصطفى عبدالرازق

المدير المالي
محاسب/ عادل عطيه محمد